



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدراسات
قسم الفقه المقارن

إجماعات ابن حزم في كتاب الحدود

من كتابه مراتب الإجماع

دراسة فقهية

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد

فهد بن جبر بن سعد المصاريير

إشراف

د. سالم بن ناصر الراكان

العام الجامعي

١٤٣٠/١٤٣١ هـ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

إجماعات ابن حزم في كتاب الحدود من كتابه مراتب الإجماع دراسة فقهية

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد

فهد بن جبر بن سعد المصاريير

إشراف

د. سالم بن ناصر الراكان

العام الجامعي

١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا
لأنه لا إله إلا هو المرشد، والصلاة والسلام على
رسوله إلى يوم الدين، أما بعد:

المسألة [الداريات : ٥٦] في

العلم وهي عاقبة، ولا سبل إلى هذه

العلم أن يهتم بها مبحث

العلم منها ما هو

العلم بالأمسجاء والنظر، وأما

العلم بالأمسجاء، وعيا منهم

العلم بالأمسجاء، فقد ألف

العلم بالأمسجاء

العلم بالأمسجاء مهمة

العلم بالأمسجاء وهي

العلم بالأمسجاء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين له يا حسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد قال تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) [الذاريات: ٥٦] فيبين سبحانه في هذه الآية الغاية من خلق الجن والإنس وهي عبادته، ولا سبيل إلى هذه الغاية إلا بالعلم.

ومن أهم مباحث العلم ومسائله التي ينبغي على طالب العلم أن يهتم بها مبحث الإجماع، فهو أحد الأدلة المعتمدة في الشريعة الإسلامية، فمسائل العلم منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه، فأما المختلف فيه فهو قابل للاجتهاد والنظر، وأما المتفق عليه فلا يسوغ لأحد أن يخالفه كائنا من كان. ولقد اهتم السلف رحمهم الله بهذا الموضوع وألفوا فيه الكتب والمصنفات، وعيا منهم رحمهم الله بأهمية ذلك.

ومن ألف في ذلك العالم الكبير الإمام أبو محمد المعروف بابن حزم الظاهري، فقد ألف كتابه مراتب الإجماع في ذكر إجماعات أهل العلم والمسائل التي اتفقوا عليها. وكما بينا سابقا من أهمية مبحث الإجماع فلا بد في نفس الوقت أن يتنبه لمسألة مهمة وهي التحقق من صحة هذا الإجماع، فإن العالم بشر فربما نقل الإجماع في مسألة وهي ليست محلا للإجماع، فكان من المهم دراسة هذا الموضوع، وتثبيت ما كان نقل الإجماع فيه صحيحا، وإيضاح ما توهم فيه الإجماع والتنبيه على ذلك.

وسوف يكون بحثنا بإذن الله في كتاب الحدود من كتاب مراتب الإجماع لابن حزم، وبالله نستعين وعليه نتوكل وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة لنا إلا به.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

نجمل ذلك في النقاط الآتية:

١- الإجماع أحد مصادر الشريعة الإسلامية الذي اتفق العلماء على اعتباره , واحتجوا به فهو دليل قاطع , ومصدر معتمد.

٢- إن معرفة مواطن الإجماع من أولويات طالب العلم حيث تساعد على تحرير المسائل, فقد ذكر العلماء أن من شروط المجتهد اطلاعه على مواطن الإجماع .

٣. إن دراسة هذا الموضوع تبين ثبوت الإجماع من عدم ثبوته, فقد يطلع طالب العلم على مواطن الإجماع لكنه يجهل صحة هذا الإجماع.

٤- خدمة كتب العلم ومنها كتاب مراتب الإجماع لابن حزم رحمه الله.

٥- الاستفادة الشخصية من بحث هذا الموضوع في معرفة كيفية تحقيق مسائل الإجماع والتأكد من كثير من الإجماعات والاتفاقات المنقولة.

الدراسات السابقة:

بالبحث في مظان البحوث والدراسات, كمكتبة الملك فهد الوطنية , ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية , ومكتبة المعهد العالي للقضاء , والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لم يتم العثور على دراسة سابقة لهذا الموضوع بالذات أعني (إجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع) وإنما وجد دراسات لإجماعات غيره من أهل العلم كابن المنذر, وابن عبد البر, وابن قدامة رحمهم الله .

منهجي في البحث:

١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها ليتضح المقصود من دراستها "إن احتاجت المسألة إلى تصوير".

٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فيذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.

٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فيتبع ما يلي:

أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

ج- الاختصار على المذاهب المعتبرة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم يوقف على المسألة في مذهب ما فيسلك بما مسلك التخريج.

د- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.

هـ- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها مناقشات وما يجاب به عنها إن كانت وأن يذكر ذلك بعد الدليل مباشرة.

و- الترجيح مع بيان سببه وذكر ثمة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.

٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦- العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات وبيان سورها مضبوطة بالشكل.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك فيكتفي حينئذ بتخريجها منهما أو من أحدهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة، وللآثار، ولأقول العلماء، وتميز العلامات أو الأقواس فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٥- تكون خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث.

١٦- ترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي، والفقهية والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧- إذا ورد في البحث ذكر مكان، أو قبائل، أو فرق، أو أشعار، أو غير ذلك، توضع لذلك فهرس خاصة، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

١٨- إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها وهي:

• فهرس الآيات القرآنية.

• فهرس الأحاديث والآثار.

• فهرس الأعلام.

• فهرس المراجع والمصادر.

• فهرس الموضوعات.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة ، و تمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

- مقدمة :

و فيها بيان أهمية الموضوع، و أسباب اختياره، و الدراسات السابقة، و منهج البحث، و خطته.

- تمهيد :

و فيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإجماع.

و فيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالإجماع لغةً و اصطلاحاً .

- المطلب الثاني : حجية الإجماع ، و بيان مكانته بين الأدلة الشرعية .

- المطلب الثالث : شروط الإجماع .

- المطلب الرابع : الكتب المؤلفة في الإجماع.

المبحث الثاني : الاتفاق.

وفيه مطلبان:

-المطلب الأول : تعريف الاتفاق لغة واصطلاحاً.

-المطلب الثاني : الفرق بين الاتفاق والإجماع.

المبحث الثالث : ترجمة الإمام ابن حزم , والتعريف بكتابه مراتب الإجماع .
وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالإمام ابن حزم .
- المطلب الثاني : التعريف بكتاب مراتب الإجماع .
- المطلب الثالث : منهج الإمام ابن حزم في حكاية الإجماع .
- المطلب الرابع : مكانة إجماعات ابن حزم عند أهل العلم .

المبحث الرابع : التعريف بالحدود وبيان مشروعيتها والحكمة منها .
وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : التعريف بالحدود لغة واصطلاحاً .
- المطلب الثاني : مشروعية الحدود والحكمة منها .

المبحث الثالث : ترجمة الإمام ابن حزم , والتعريف بكتابه مراتب الإجماع .
وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالإمام ابن حزم .
- المطلب الثاني : التعريف بكتاب مراتب الإجماع .
- المطلب الثالث : منهج الإمام ابن حزم في حكاية الإجماع .
- المطلب الرابع : مكانة إجماعات ابن حزم عند أهل العلم .

المبحث الرابع : التعريف بالحدود وبيان مشروعيتها والحكمة منها .
وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : التعريف بالحدود لغة واصطلاحاً .
- المطلب الثاني : مشروعية الحدود والحكمة منها .

الفصل الأول : حد الزنا

وفيه خمسة عشر مبحثاً:

المبحث الأول : اجتماع أكثر من حد.

المبحث الثاني : الإحصان في الزنا وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : حد الزاني غير المحصن.

- المطلب الثاني : حد الزاني المحصن .

المبحث الثالث : صفة إقامة الحد ، وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : صفة إقامة الحد كله .

- المطلب الثاني : صفة السوط الذي يجلد به.

المبحث الرابع : ثبوت الزنا ، وفيه مطلبان :

-المطلب الأول: ثبوت الزنا بالإقرار.

- المطلب الثاني : ثبوت الزنا بالشهادة .

المبحث الخامس : الصلاة على المرجوم .

المبحث السادس : الرجم ، وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : الصفة المتفق عليها في الرجم .

- المطلب الثاني : القتل بغير الحجارة .

المبحث السابع : شرط الإحصان للمرأة.

المبحث الثامن : اختلاف الزانيين في الإحصان .

المبحث التاسع : قبول الشهود .

المبحث العاشر : الحامل من الزنا ، وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : تمام الفطام.

- المطلب الثاني : إقامة الحد على الحُبلى .

المبحث الحادي عشر : الأمة المحصنة .

المبحث الثاني عشر . الوطء المحرم غير الزنا ، وفيه سبعة مطالب :

- المطلب الأول : حكم اللواط.
- المطلب الثاني : حكم السحاق.
- المطلب الثالث : حكم إتيان البهائم.
- المطلب الرابع : الوطء المحرم للزوجة و ملك اليمين .
- المطلب الخامس : إقامة الحد في المطالب الأربعة السابقة .
- المطلب السادس : نسبة الولد في الوطء الذي ليس فيه حد.
- المطلب السابع : إلحاق الولد بأبيه في وطء المطلق طلاقاً رجعياً.
- المبحث الثالث عشر : أثر الإسلام أو الذمة على الحربي الزاني.
- المبحث الرابع عشر : حد المتحرك في الزنا في الوطء الواحد حركات كثيرة.
- المبحث الخامس عشر : أثر إيلاج الحشفة في إقامة الحد .

الفصل الثاني : حد شرب الخمر

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول : شارب الخمر الذي توفرت فيه الشروط و انتفت عنه الموانع.
- المبحث الثاني : إقامة حد شرب الخمر على الأحرار ، و فيه ثلاثة مطالب :
- المطلب الأول : الحد الأدنى المتفق عليه في ضرب الحر.
- المطلب الثاني : الزيادة على ثمانين جلدة.
- المطلب الثالث : ضرب الحرة البالغة العاقلة .
- المبحث الثالث : إقامة حد شرب الخمر على العبيد و الإماء .
- المبحث الرابع : شرب أكثر من كأس قبل إقامة الحد .
- المبحث الخامس : ثبوت شرب الخمر ، و فيه مطلبان :
- المطلب الأول : ثبوته بالشهادة.
- المطلب الثاني : ثبوته بالإقرار.
- المبحث السادس : إقامة الحد ثلاث مرات.
- المبحث السابع : أكل لحم الخنزير أو الدم أو الميتة.

الفصل الثالث : حد القذف

وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : كثرة القاذفين.

المبحث الثاني : اكتمال الشروط في الشهود.

المبحث الثالث : اكتمال الشروط في القاذف و المقدوف .

المبحث الرابع : حد القاذف غير الحر .

المبحث الخامس : الزيادة على ثمانين في الجلد.

المبحث السادس : حالات سقوط حد القذف ، و فيه مطلبان :

- المطلب الأول : قذف من ثبت زناه .

- المطلب الثاني : إتيان القاذف ببينة .

المبحث السابع : قذف الجماعة.

المبحث الثامن : شهادة القاذف قبل التوبة .

المبحث التاسع : توبة القاذف .

الفصل الرابع : حد السرقة

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول : شروط وجوب حد السرقة .
- المبحث الثاني : اليد المتفق على أن قطعها مجزئ في إقامة الحد.
- المبحث الثالث : حكم المرأة في حد السرقة .
- المبحث الرابع : الإقرار في السرقة ، وفيه مطلبان :
 - المطلب الأول : إقرار السارق على نفسه في مجلسين مختلفين.
 - المطلب الثاني : إقرار السارق على نفسه مرة.
- المبحث الخامس : رد السرقة إلى المسروق منه.
- المبحث السادس : ما وجد بيد المخربين و البغاة المتأولين .
- المبحث السابع : في الغصب ، وفيه مطلبان :
 - المطلب الأول : الغاصب المجاهر الذي ليس محارباً .
 - المطلب الثاني : قدر التعزير في ذلك .

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الآثار .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المصادر .
- فهرس الموضوعات .

تمهيد :

و فيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإجماع .

المبحث الثاني : الاتفاق .

المبحث الثالث : ترجمة الإمام ابن حزم , والتعريف بكتابه مراتب الإجماع .

المبحث الرابع : التعريف بالحدود وبيان مشروعيتها والحكمة منها .

تمهيد , وفيه أربعة مباحث :
المبحث الأول : الإجماع .

و فيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالإجماع لغةً و اصطلاحاً .

التعريف اللغوي :

الإجماع يقال بالاشتراك على معنيين :^١

أحدهما : العزم , قال الله تعالى : { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } [يونس : ٧١] .
وقال عليه الصلاة و السلام : (مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ)^٢ .

^١ اغصول للرازي - (ج ٤ / ص ١٩-٢٠) , وانظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس - (ج ١ / ص ٤٧٩)
, مختار الصحاح - (ج ١ / ص ١١٩) , لسان العرب - (ج ٨ / ص ٥٣) , المستصفى - (ج ١ / ص ١٣٧)
, الإحكام لابن حزم - (ج ١ / ص ٤٧) , روضة الناظر - (ج ١ / ص ١٣٠) .

^٢ أخرجه الإمام أحمد بن في مسنده - (ج ٦ / ص ٢٨٧) - بلفظ (مع الفجر) بدل (قبل) , وأخرجه الترمذي
كتاب الصوم باب ما جاء لا صيام لمن يعزم من الليل - (ج ٣ / ص ١٧٨) - , وأخرجه أبو داود كتاب
الصوم باب النية في الصيام - (ج ٦ / ص ٤٤٤) , وأخرجه النسائي في السنن الكبرى - (ج ٢ / ص
١١٦) - النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك - بلفظ : من لم يجمع الصيام قبل طلوع
الفجر فلا يصم وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه - (ج ٣ / ص ٢١٢) - باب إيجاب الإجماع على الصوم
الواجب قبل طلوع الفجر بلفظ عام مراده خاص -

وهذا الحديث قد اختلف أهل العلم - رحمهم الله - فيه , قال البيهقي - رحمه الله - : وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ اِخْتَلَفَ
عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي إِسْنَادِهِ وَفِي رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَقَامَ إِسْنَادَهُ وَرَفَعَهُ

وثانيهما : الاتفاق , يقال أجمع الرجل إذا صار ذا جمع كما يقال ألبن وأتمر إذا صار ذا لبن وإذا تمر فقولنا أجمعوا على كذا أي صاروا ذوي جمع عليه .

وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ - السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي - (ج ٤ / ص ٢٠٢) باب الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ بِالنِّتَةِ .

قال الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل - (ج ٤ / ص ٢٦-٣٠) ... باختصار , قال : هذا هو لفظ أبي داود وسائر من ذكرنا إلا أن الطحاوي قال : (يبيت) بدل (يجمع) . والباقي مثله سواء . وأخرجه إمام أحمد (٦ / ٢٨٧) من طريق حسن بن موسى قال : ثنا ابن لهيعة ثنا عبد الله بن أبي بكر به . قلت : وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير ابن لهيعة لكنه في رواية الجماعة مقرون يحيى بن أيوب . ثم هو صحيح الحديث إذا رواه عنه أحد العبادلة الثلاثة عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله بن وهب . وهذا من روايته عنه عند الجماعة كما رأيت فهي متابعة قوية ليحيى . ثم قال - رحمه الله - فلا أعلم أهو تعليق منه على هذا الاسناد أم على الاسناد الذي فيه رشدين بن سعد أم أنه على الحديث ككل -

قال : وجهلة القول : أن هذا الحديث ليس له إسناد صحيح يمكن الاعتماد عليه سوى إسناد عبد الله بن أبي بكر وهذا قد عرض له من مخالفته الثقات وفقدان المتابع المحتج به ما يجعل النفس تكاد تميل إلى قول من ضعف الحديث واعتبار رفعه شذوذاً لولا أن القلب يشهد إن جزم هذين الصحابين الجليلين حفصة وعبد الله ابني عمر وقد يكون معهما عائشة رضي الله عنهم جميعاً بمعنى الحديث وافتائهم بدون توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم إياهم عليه إن القلب يشهد أن ذلك يبعد جداً صدوره منهم ولذلك فإني اعتبر فتواهم به تقوية لرفع من رفعه كما سبق عن ابن حزم وذلك والله أعلم .

وقد صححه - رحمه الله - موقوفاً بلفظ (لا صيام لمن لم يجمع قبل الفجر) , كما في صحيح وضعيف سنن النسائي - (ج ٥ / ص ٤٨٠) .

وورد الحديث بألفاظ أخرى بعضها صحيحها وبعضها ضعفها - رحمه الله - , انظر صحيح وضعيف سنن ابن ماجه - (ج ٤ / ص ٢٠٠) , وانظر إرواء الغليل - (ج ٤ / ص ٢٧-٢٨) , وانظر الإيمان لابن تيمية - (ج ١ / ص ٣٤) .

قد اختلفت عبارات أهل العلم - رحمهم الله - في تعريف الإجماع وربما يرجع هذا إلى اختلافهم في شروطه ، وإليك بعضاً من تعاريفهم :

قال ابن حزم - رحمه الله - :

وأما الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة فهو ما اتفق أن جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوا به عن نبيهم صلى الله عليه وسلم وليس الإجماع في الدين شيئاً غير هذا وأما ما لم يكن إجماعاً في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم أو سكت بعضهم ولو واحد منهم في الكلام فيه^١

قال في المستصفى^٢ :

أما تفهيم لفظ الإجماع فإنما نعني به اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة على أمر من الأمور الدينية .

وقد جاء في المحصول^٣ :

وأما في اصطلاح العلماء فهو عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على أمر من الأمور .

^١ الإحكام لابن حزم - (ج ١ / ص ٤٧) ، وقد ذكر صاحب الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات - (ج ١ / ص ٤٣) أن الظاهرية لم يثبتوا الإجماع إلا للصحابة - فقط - ، وسوف يأتي الكلام عن منهج ابن حزم في حكاية الإجماع ص ٣٤ .

^٢ المستصفى للغزالي - (ج ١ / ص ١٣٧) .

^٣ المحصول للرازي (ج ٤ / ص ٢٠) .

قال في روضة الناظر^١:

ومعنى الإجماع في الشرع اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين .

وجاء في الورقات^٢:

وأما الإجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة ونعني بالعلماء الفقهاء ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية .

ولعل التعريف المختار أن الإجماع: هو اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي^٣.

وسبب اختيار هذا التعريف يتبين في المحترزات التالية :

-محترزات التعريف:-^٤

فخرج بقولنا: "اتفاق" ؛ وجود خلاف ولو من واحد، فلا ينعقد معه الإجماع.

وخرج بقولنا: "مجتهدي" ؛ العوام والمقلدون، فلا يعتبر وفاقهم ولا خلافهم^٥.

^١ روضة الناظر - لابن قدامة - (ج ١ / ص ١٣٠-١٣١) .

^٢ الورقات - (ج ١ / ص ٢٤) .

^٣ الأصول من علم الأصول للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -- (ج ١ / ص ٦٤) ، التشريع الجنائي في الإسلام (ج ١ / ص ١٩٥) .

^٤ الأصول من علم الأصول للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -- (ج ١ / ص ٦٤) ، وانظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - (ج ١ / ص ١٩٤) .

^٥ انظر المستصفى للغزالي - (ج ١ / ص ١٤٣) مسألة (إجماع أهل الحل والعقد) ، وسيأتي ذلك في شروط الإجماع .

وخرج بقولنا: "هذه الأمة" ؛ إجماع غيرها فلا يعتبر.

وخرج بقولنا: "بعد النبي صلى الله عليه وسلم" ؛ اتفاقهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يعتبر إجماعاً من حيث كونه دليلاً، لأن الدليل حصل بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، ولذلك إذا قال الصحابي: كنا نفعل، أو كانوا يفعلون كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؛ كان مرفوعاً حكماً، لا نقلاً للإجماع.

وخرج بقولنا: "على حكم شرعي" ؛ اتفاقهم على حكم عقلي، أو عادي فلا مدخل له هنا، إذ البحث في الإجماع كدليل من أدلة الشرع.

- المطلب الثاني : حجية الإجماع ، و بيان مكانته بين الأدلة الشرعية .

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - ^١ :

الإجماع نوعان: قطعي وظني.

١ - فالقطعي: ما يعلم وقوعه من الأمة بالضرورة كالإجماع

على وجوب الصلوات الخمس وتحريم الزنى، وهذا النوع لا أحد ينكر ثبوته ولا كونه حجة، ويكفر مخالفه إذا كان ممن لا يجهله.

٢ - والظني: ما لا يعلم إلا بالتبع والاستقراء. وقد اختلف العلماء في إمكان ثبوته،

وأرجح الأقوال في ذلك رأي شيخ الإسلام ابن تيمية^٢ حيث قال في "العقيدة

الواسطية"^٣ : "والإجماع الذي ينضبط ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة". اهـ.

^١ الأصول من علم الأصول - (ج ١ / ص ٦٥-٦٦) لابن عثيمين - رحمه الله - ، راجع الرسالة للإمام الشافعي - رحمه الله - (ج ١ / ص ٤٧١) باب الإجماع .

^٢ بن تيمية الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة العصر تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني أحد الأعلام ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة. وسمع ابن أبي اليسر. وابن عبد الدائم وعدة. وعني بالحديث وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك. وكان من بحور العلم ومن الأذكاء المعدودين والزهاد والأفراد ألف ثلاثمائة مجلدة وامتحن وأوذى مراراً. مات في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، له مؤلفات كثيرة جداً منها (الفتاوى) (وكتاب الإيمان) (ومنهاج ال سنة). طبقات الحفاظ - (ج ١ / ص ٥٢٠-٥٢١) ، موسوعة الأعلام - (ج ١ / ص ٤٧٩) .

^٣ العقيدة الواسطية - (ج ١ / ص ٤٧) .

واعلم أن الأمة لا يمكن أن تجمع على خلاف دليل صحيح صريح غير منسوخ، فإنها لا تجمع إلا على حق، وإذا رأيت إجماعاً تظنه مخالفاً لذلك، فانظر فيما أن يكون الدليل غير صحيح، أو غير صريح، أو منسوخاً، أو في المسألة خلاف لم تعلمه.

"فأساس الإجماع هو القرآن والسنة، فالاجتهاد لا يقوم على التحكم وإنما يقوم على مبادئ الشريعة العامة وروحها فيما لم يرد فيه نص صريح في القرآن والسنة، واتفاق المجتهدين على حكم معين قاطع في موافقة هذا الحكم لمبادئ الشريعة العامة وروح التشريع فيها؛ لأن اجتماعهم على حكم واحد مع اختلاف الأقطار والبيئات والمذاهب دليل على أن وحدة الحق هي التي جمعتهم.

وقد دعا القرآن والسنة إلى اعتبار الإجماع تشريعاً ملزماً، فقرة الإلزام في الإجماع واعتباره مصدراً تشريعياً مرده إلى نصوص القرآن ونصوص السنة.^١

^١ التشريع الجنائي في الإسلام - (ج ١ / ص ١٩٦) لعبد القادر عوده .

ومن الأدلة على حجية الإجماع :

- من القرآن: قال الله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (١١٥)} [النساء: ١١٥].

قال ابن كثير^١ - رحمه الله - :

قوله: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى} أي: ومن سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، فصار في شق والشرع في شق، وذلك عن عَمْدٍ منه بعدما ظهر له الحق وتبين له واتضح له. وقوله: {وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ} هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما أجمعت عليه الأمة الحمديّة، فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقا، فإنه قد ضُمِنَتْ لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ، تشريفا لهم وتعظيما لنبیهم صلى الله عليه وسلم.

^١ الإمام المحدث الحافظ ذو الفضائل عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري.

ولد سنة سبع مائة وسمع الحجار والطبقة وأجاز له الواني والختني وتخرج بالمرّي ولازمه وبرع له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله والتاريخ وتخرج أدلة التنبيه وتخرج أحاديث مختصر ابن الحاجب وشرع في كتاب كبير في الأحكام لم يتمه ورتب مسند أحمد على الحروف وضم إليه زوائد الطبراني وأبي يعلى وله مسند الشيخين وعلوم الحديث وطبقات الشافعية وغير ذلك. مات في شعبان سنة أربع وسبعين وسبع مائة، انظر طبقات الحفاظ - (ج ١ / ص ٥٣٤).

^٢ تفسير ابن كثير - (ج ٢ / ص ٤١٢).

- من السنة: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إِنْ أُمِّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ فَإِذَا رَأَيْتُمْ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ "¹

قال في روضة الناظر²: " وهذه الأخبار لم تزل ظاهرة مشهودة في الصحابة والتابعين لم يدفعها أحد من السلف والخلف وهي وإن لم تتواتر آحادها حصل لنا بمجموعها العلم الضروري أن النبي صلى الله عليه وسلم عظم شأن هذه الأمة وبين عصمتها عن الخطأ وبمثل ذلك نجد أنفسنا مضطرين إلى تصديق شجاعة علي وسخاء حاتم وعلم عائشة وإن لم يكن آحاد الأخبار فيها متواترا بل يجوز على كل واحد منها الكذب لو جردنا النظر إليه ولا يجوز على المجموع ويشبه ذلك ما يحصل فيه العلم بمجموع قرائن آحادها لا ينفك عن الاحتمال وتحصل بمجموعها العلم الضروري .

ومن وجه آخر أن هذه الأحاديث لم تزل مشهورة بين الصحابة والتابعين يتمسكون بها في إثبات الإجماع ولا يظهر فيه أحد خلافا إلى زمن النظام ويستحيل في مطرد العادة ومستقرها توافق الأمم في أعصار مطردة على التسليم لما لم تقم الحجة بصحته مع اختلاف الطباع وتباين المذاهب في الرد والقبول ولذلك لم ينفك حكم ثبت بأخبار الآحاد عن خلاف مخالف وإبداء تردد فيه .

¹ رواه ابن ماجه من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - (ج ٢ / ص ١٣٠٣) قال الألباني: ضعيف جدا - دون الجملة الأولى فهي صحيحة - صحيح وضعيف سنن ابن ماجه - (ج ٨ / ص ٤٥٠) .

² روضة الناظر - (ج ١ / ص ١٣٤-١٣٥) .

ومن وجه آخر وهو أن المحتجين بهذه الأخبار أثبتوا بما أصلا مقطوعا به وهو الإجماع الذي يحكم على كتاب الله وسنة رسوله ويستحيل في العادة التسليم بخبر يرفعون به الكتاب المقطوع به إلا إذا استند إلى مستند مقطوع به أما رفع المقطوع بما ليس بمقطوع فليس معلوما حتى لا يتعجب متعجب ولا يقول قائل كيف ترفعون الكتاب القاطع بإجماع مستنده إلى خبر غير معلوم الصحة وكيف يذهل عنه جميع الأمة إلى زمن النظام فيختص بالتنبيه له هذا وجه الاستدلال .

ومن وجه آخر وهو أن المحتجين بهذه الأخبار أثبتوا بها أصلاً مقطوعاً به وهو الإجماع الذي يحكم على كتاب الله وسنة رسوله ويستحيل في العادة التسليم بخبر يرفعون به الكتاب المقطوع به إلا إذا استند إلى مستند مقطوع به أما رفع المقطوع بما ليس بمقطوع فليس معلوماً حتى لا يتعجب متعجب ولا يقول قائل كيف ترفعون الكتاب القاطع بإجماع مستنده إلى خبر غير معلوم الصحة وكيف يذهل عنه جميع الأمة إلى زمن النظام فيختص بالتنبيه له هذا وجه الاستدلال .

- المطلب الثالث : شروط الإجماع .

هناك شروط للإجماع بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه .

أول شروط الإجماع أن لا يعارضه نص من القرآن أو السنة أو إجماع سابق^١ .

٢ - أن يثبت بطريق صحيح، بأن يكون إما مشهوراً بين العلماء أو ناقله ثقة واسع الاطلاع^٢ .

فمن شروط الإجماع أن يستند إلى دليل شرعي وإن لم يصلنا الدليل وقد شاع هذا الشرط بين الأصوليين^٣ .

٣ - لا بد من وجود عدد من المجتهدين ولا بد من اتفاقهم في المسألة فإذا خالف البعض لم يكن إجماعاً إذا كان هذا المخالف ممن تحققت فيه شروط الاجتهاد^٤ .

^١ شرح المعتمد - (ج ١ / ص ٥٠) ... باختصار وتصرف .

^٢ الأصول من علم الأصول - (ج ١ / ص ٦٦) .

^٣ شرح المعتمد - (ج ١ / ص ٥٠) ... باختصار وتصرف .

^٤ المصدر السابق ، وقد اشترط بعضهم العدالة في المتفقين وبعضهم اشترط بلوغهم حد التواتر، انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - (ج ١ / ص ١٩٤) .

دخول العوام في الإجماع :

قال في المستصفى :

"يتصور دخول العوام في الإجماع فإن الشريعة تنقسم إلى ما يشترك في دركه العوام والخواص كالصلوات الخمس ووجوب الصوم والزكاة والحج فهذا مجمع عليه والعوام وافقوا الخواص في الإجماع وإلى ما يختص بدركه الخواص كتفصيل أحكام الصلاة والبيع والتدبير والاستيلاء فما أجمع عليه الخواص فالعوام متفقون على أن الحق فيه ما أجمع عليه أهل الحل والعقد لا يضمرون فيه خلافا أصلا فهم موافقون أيضا فيه ويحسن تسمية ذلك إجماع الأمة قاطبة".^١

٤- ولا يكون الإجماع في رأي الأكثرين إلا في المسائل الشرعية لكن خالف بعض الفقهاء فقالوا : إن الإجماع حجة شرعية في أي أمر.^٢

٥- أن لا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك فلا إجماع، لأن الأقوال لا تبطل بموت قائلها.

فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق، وإنما يمنع من حدوث خلاف، هذا هو القول الراجح لقوة مأخذه، وقيل: لا يشترط ذلك فيصح أن يتعقد في العصر الثاني على أحد الأقوال السابقة، ويكون حجة على من بعده.^٣

^١ المستصفى - (ج ١ / ص ١٤٣) مسألة (إجماع أهل الحل والعقد).

^٢ المصدر السابق، وانظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - (ج ١ / ص ١٩٤).

^٣ الأصول من علم الأصول - (ج ١ / ص ٦٦-٦٧)، وكذلك الشرط السادس والسابع هي من هذا المرجع

٦- ولا يشترط على رأي الجمهور انقراض عصر المجمعين فينقصد الإجماع من أهله بمجرد اتفاقهم، ولا يجوز لهم ولا لغيرهم مخالفته بعد، لأن الأدلة على أن الإجماع حجة ليس فيها اشتراط انقراض العصر، ولأن الإجماع حصل ساعة اتفاقهم فما الذي يرفعه؟

٧- وإذا قال بعض المجتهدين قولاً أو فعل فعلاً، واشتهر ذلك بين أهل الاجتهاد، ولم ينكروه مع قدرتهم على الإنكار، فقليل: يكون إجماعاً، وقيل: يكون حجة لا إجماعاً، وقيل: ليس بإجماع ولا حجة، وقيل: إن انقضوا قبل الإنكار فهو إجماع؛ لأن استمرار سكوتهم إلى الانقراض مع قدرتهم على الإنكار دليل على موافقتهم، وهذا أقرب الأقوال.

٨- و اعلم أن من شروط الإجماع: ظهوره في أهل العصر حتى يعلم به أهل العصر الثاني وقد يكون ظهوره بالقول وقد يكون بالفعل وقد يكون بالقول والفعل جميعاً فأما ظهوره بالقول إذا وجد يصح انعقاد الإجماع به وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا ينعقد بالقول حتى يقترن به الفعل ليكمل في نفسه وهذا ليس بصحيح لأن حجج الأقوال أكثر من حجج الأفعال وإن كان كل واحد منهما إذا انفرد يكون حجة فلا يجب اجتماعهما كما لا يلزم الجمع في الحكم بين دليل الكتاب والسنة وإذا ثبت أن الإجماع على القول يكون حجة فقد يكون الإجماع على القول بوجوده من جميع أهل الإجماع وقد يكون بوجوده من البعض وسكوت الباقيين بعد انتشاره فيهم وهذه المسألة تختلف أهل العلم فيها.^١

^١ قواطع الأدلة في الأصول - (ج ٢ / ص ٣-٤).

- المطلب الرابع : الكتب المؤلفة في الإجماع.

إن اهتمام الكتب بالإجماع يمكن تقسيمه إلى قسمين^١ : الأول: الاهتمام بالتأصيل للإجماع كونه أحد الأدلة الشرعية , والثاني, الاهتمام بذكر الإجماع على الفروع الفقهية. القسم الأول : الكتب التي اهتمت بالإجماع من جهة التأصيل لهذا الدليل , من ناحية أفراد التصنيف لهذا الغرض: ومن هذه الكتب:

- ١- الإجماع في الشريعة الإسلامية , للشيخ علي بن عبد الرزاق.
 - ٢- حجية الإجماع وموقف العلماء منها, للدكتور محمد محمود فرغلي.
 - ٣- الإجماع مصدر ثالث من مصادر التشريع الإسلامي, للدكتور عبد الفتاح الشيخ.
 - ٤- الإجماع بين النظرية والتطبيق, للدكتور أحمد حمد.
 - ٥- نظرات في الإجماع الأصولي , للدكتور عمر بن سليمان الأشقر.
 - ٦- مناقشة الاستدلال بالإجماع, دراسة تأصيلية - تطبيقية , للدكتور فهد محمد السدخان.
 - ٧- قواعد الاستدلال بالإجماع, للدكتور سعد بن ناصر الشثري. وهذه الكتب تراوحت بين الشمول لموضوعات الإجماع والإيجاز.
- القسم الثاني: الكتب التي اهتمت بذكر الإجماع على المسائل الفقيه , وهي تختلف فيما بينها ما قُصر على الإجماع, ومنها ما يذكر الإجماع والاختلاف أو أكثر من نقل الإجماع, ومن هذه الكتب:
- أ) الكتب التي أفردت في نقل الإجماع وخصصها مصنفوها لهذا الغرض, ومنها:
- ١- الإجماع لابن المنذر.
 - ٢- نواذر الفقهاء لمحمد بن الحسن التميمي.

^١ إجماعات ابن المنذر في كتابه الإجماع (من بداية كتاب الشفعة إلى نهاية كتاب الوديعة) الحسن بن علي بن إبراهيم الغامدي .

٣- مراتب الإجماع لابن حزم.

٤- الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان.

ب) الكتب التي تنقل الإجماع ولا تنفرد به , ومنها:

١- اختلاف العلماء لمحمد بن نصر المروزي.

٢- اختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري.

٣- الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر.

٤- الأوسط لابن المنذر.

٥- الاستذكار لابن عبد البر.

٦- المحلى لابن حزم.

٧- الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة.

٨- شرح معاني الآثار للطحاوي.

٩- المغني لابن قدامة المقدسي.

١٠- بداية المجتهد لابن رشد.

١١- المجموع للنووي.

ومن الكتب المعاصرة:

١- البرق اللماع في المغني من اتفاق وافتراق وإجماع, أعده عبد الله بن عمر

البارودي .

٢- الإجماع لابن عبد البر, أعده فؤاد الشلهوب وعبد الوهاب الشهري.

٣- موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية , أعده عبد الله بن مبارك البوهي.

٤- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعدي أبو حبيب .

المبحث الثاني : الاتفاق .

وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : تعريف الاتفاق لغة واصطلاحاً .

قد سبق في تعريف الإجماع لغةً أن أحد معنييه الاتفاق , فالاتفاق لغةً يطلق على الإجماع .

وتعريفه اصطلاحاً: هو إجماع المجتهدين من أمة محمد على حكم شرعي .

-المطلب الثاني : الفرق بين الاتفاق والإجماع .

وإنما وضعنا هذا المطلب لقول ابن حزم - رحمه الله - : وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً^١ .

ولكنه قال - رحمه الله - : وإنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم أن الصبح في الأمن والخوف ركعتان وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان وأن الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله عليه وسلم وأخبر أنه وحي من الله^٢ .

وقد تكررت كلمة " واتفقوا " كثيراً في كتابه .

ولم أجد من أهل العلم - رحمهم الله - من فرق بينهما , بل وجدتهم يطلقون الإجماع ويريدون به الاتفاق ويطلقون الاتفاق ويريدون به الإجماع .

^١ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٧٨) , وهو آخر ما وجد في الأصل الذي طبعنا عنه .

^٢ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٦) .

المبحث الثاني : الاتفاق.

وفيه مطلبان:

-المطلب الأول : تعريف الاتفاق لغة واصطلاحاً.

قد سبق في تعريف الإجماع لغة أن أحد معنييه الاتفاق , فالاتفاق لغة يطلق على الإجماع .

وتعريفه اصطلاحاً: هو إجماع المجتهدين من أمة محمد على حكم شرعي .

-المطلب الثاني : الفرق بين الاتفاق والإجماع.

وإنما وضعنا هذا المطلب لقول ابن حزم - رحمه الله - :وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقا عظيماً^١.

ولكنه قال - رحمه الله - :وإنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم أن الصبح في الأمن والخوف ركعتان وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان وأن الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله عليه وسلم وأخبر أنه وحي من الله^٢ .

وقد تكررت كلمة " واتفقوا " كثيراً في كتابه .

ولم أجد من أهل العلم - رحمهم الله - من فرق بينهما , بل وجدتهم يطلقون الإجماع ويريدون به الاتفاق ويطلقون الاتفاق ويريدون به الإجماع .

^١ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٧٨) , وهو آخر ما وجد في الأصل الذي طبعنا عنه .

^٢ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٦) .

المبحث الثالث : ترجمة الإمام ابن حزم ، والتعريف بكتابه مراتب الإجماع .
وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالإمام ابن حزم .

اسمه ونسبه وكنيته :

هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفيان بن يزيد، مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي،
وجده يزيد أول من أسلم من أجداده، وأصله من فارس، وجده خلف أول من دخل
الأندلس من آبائه^١.

مولده :

ولد بقرطبة في الجانب الشرقي في ربيع منية المغيرة، قبل طلوع الشمس آخر ليلة
الأربعاء، آخر يوم من رمضان سنة أربع وثمانين وثلاث مئة^٢.

نشأته وطلبه للعلم :

نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطاً، وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة، وكان
والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامية، وكذلك وزير أبو محمد
في شببته، وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء
الفلسفة، فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك^٣.

^١ وفیات الأعيان - (ج ٣ / ص ٣٢٥) ، طبقات الحفاظ - (ج ١ / ص ٨٨) ، سير أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ١٨٤).

^٢ وفیات الأعيان - (ج ٣ / ص ٣٢٥) ، سير أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ٢١١) ... باختصار وتصرف .

^٣ سير أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ١٨٦) .

ويذكر أبو محمد بن حزم أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة، فدخل المسجد، فجلس، ولم يركع، فقال له رجل: قم فصل تحية المسجد. وكان قد بلغ ستا وعشرين سنة.

قال: فقامت وركعت، فلما رجعنا من الصلاة على الجنازة، دخلت المسجد، فبادرت بالركوع، فقيل لي: اجلس اجلس، ليس ذا وقت صلاة - وكان بعد العصر - قال: فانصرفت وقد حزنت، وقلت للأستاذ الذي رباني: دلني على دار الفقيه أبي عبد الله بن دحون.

قال: فقصدته، وأعلمته بما جرى، فدلني على " موطأ " مالك، فبدأت به عليه، وتتابع قراءتي عليه وعلى غيره نحواً من ثلاثة أعوام، وبدأت بالمناظرة^١. وكان أولاً شافعيّاً ثم تحول ظاهرياً وكان صاحب فنون وورع وزهد وإليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم مع توسعه في علوم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار^٢.

^١ سير أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ١٩٩).

^٢ طبقات الحفاظ - (ج ١ / ص ٨٨).

كتبه ومصنفاته :

لابن حزم مصنفات جليلة وكثيرة تدل على سعة علمه واطلاعه - رحمه الله -
وقد ذكر ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي
محمد من تواليفه أربع مئة مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة^١، وإليك بعضا
منها :

أكبرها كتاب " الايصال إلى فهم كتاب الخصال " خمسة عشر ألف ورقة ، كتاب " حجة الوداع " مئة وعشرون ورقة، كتاب " قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي: مجلد، كتاب " الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها " يكون عشرة آلاف ورقة، لكن لم يتمه، كتاب " الجامع في صحيح الحديث " ، كتاب " التلخيص والتخليص في المسائل النظرية " ، كتاب " ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي " ، " مختصر الموضح " لأبي الحسن بن المغلس الظاهري، مجلد، كتاب " اختلاف الفقهاء الخمسة مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وداود " ، كتاب " التصفح في الفقه " مجلد، كتاب " التبيين في هل علم المصطفى أعيان المنافقين " ثلاثة كراريس، كتاب " الاملاء في شرح الموطأ " ألف ورقة ، كتاب " الاملاء في قواعد الفقه " ألف ورقة أيضا، كتاب " در القواعد في فقه الظاهرية " ألف ورقة أيضا ، كتاب " الاجماع " ، كتاب " الفرائض " مجلد، كتاب " الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصقلي " ، كتاب " الاحكام لأصول الأحكام " مجلدان، كتاب " الفصل في الملل والنحل " مجلدان كبيران ، كتاب " الرد على من اعترض على الفصل " له، مجلد، كتاب " اليقين في نقض تمويه المعتذرين عن إبليس وسائر المشركين " مجلد كبير،

^١ سير اعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ١٨٧) .

كتاب " الرد على ابن زكريا الرازي " مئة ورقة، كتاب " الترشيذ في الرد على كتاب
" الفريد " لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات مجلد، كتاب " الرد على من كفر
المتأولين من المسلمين " مجلد، كتاب " مختصر في علل الحديث " مجلد، كتاب " التقريب
لحد المنطق بالألفاظ العامة " مجلد، كتاب " الاستجلاب " مجلد، كتاب " نسب البربر
" مجلد، كتاب " نقط العروس " ، وغير ذلك.

ومما له في جزء أو كراس: " مراقبة أحوال الإمام " ، " من ترك الصلاة عمدا "
" رسالة المعارضة " ، " قصر الصلاة " ، " رسالة التأكيد " ، " ما وقع بين الظاهرية
وأصحاب القياس " ، " فضائل الأندلس " ، " العتاب على أبي مروان الحولاني "
" رسالة في معنى الفقه والزهد " ، " مراتب العلماء وتواليهم " ، " التلخيص في أعمال
العباد " ، " الاظهار لما شنع به على الظاهرية " ، " زجر الغاوي " جزآن، " النبذ الكافية
" ، " النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد " مجلد صغير " الرسالة
اللازمة لاولي الأمر " ، " مختصر الملل والنحل " مجلد، " الدرة في ما يلزم المسلم "
جزآن، " مسألة في الروح " ، " الرد على إسماعيل اليهودي ، الذي ألف في تناقض
آيات " ، " النصائح المنجية " ، " الرسالة الصمادحية في الوعد والوعيد " ، " مسألة
الإيمان " ، " مراتب العلوم " ، " بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند
والمرسل " ^١.

^١ وفيات الأعيان - (ج ٣ / ص ٣٢٥-٣٢٦) ، سير أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ١٩٣-١٩٦)

وفاته : _____

مات في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربعمائة^١.
وقيل إنه توفي عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان، سنة ست وخمسين وأربع مئة ،
فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهر^٢ ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح
جناته .

^١ طبقات الحفاظ - (ج ١ / ص ٨٨) .

^٢ سر أعلام النبلاء - (ج ١٨ / ص ٢١١) .

- المطلب الثاني : التعريف بكتاب مراتب الإجماع.

- هذا الكتاب معروف باسم (مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات) .

- ألف ابن حزم - رحمه الله - هذا الكتاب في الإجماع وذلك بذكر المسائل التي تم نقل إجماع أهل العلم فيها .

- لم يقتصر على العبادات والمعاملات بل تعرض لمسائل في الاعتقادات.

- المسائل التي أوردها في العبادات، والمعاملات، بلغت ١٠٦٧ بخلاف ما أورده في الاعتقادات.

- المطلب الثالث : منهج الإمام ابن حزم في حكاية الإجماع .

قال - رحمه الله - في الإحكام : (وأما الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة فهو ما اتفق أن جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوا به عن نبيهم صلى الله عليه وسلم وليس الإجماع في الدين شيئاً غير هذا وأما ما لم يكن إجماعاً في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم أو سكت بعضهم ولو واحد منهم في الكلام فيه)^١ .

ولكنه قال في مراتب الإجماع^٢ : وقوم قالوا الإجماع هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم فقط .

وقوم قالوا إجماع كل عصر إجماع صحيح إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف ، وهذا هو الصحيح لإجماع الأمة عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصلوه له .

قال - رحمه الله - : وصفة الإجماع هو ما يتيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام^٣ ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك ... ثم قال : وإنما نعني بقولنا العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم رضي الله عنهم أجمعين .
قال - رحمه الله - : وقوم قالوا الإجماع قد يكون من قياس وهذا باطل^٤ .

^١ الإحكام لابن حزم - (ج ١ / ص ٤٧) .

^٢ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١١-١٢) .

^٣ وقد حصل الخلاف في حكم مخالفة الواحد للإجماع ، أي : هل يؤثر ذلك على صحة الإجماع؟ انظر المجموع شرح المذهب - (ج ١٠ / ص ٤١-٤٣) .

^٤ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٢) .

أما منهجه في حكاية الإجماع في كتابه مراتب الإجماع :

فقد قال - رحمه الله - : وإنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم أن الصبح في الأمن والخوف ركعتان وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان وأن الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله عليه وسلم وأخبر أنه وحي من الله^٢ .

قال - رحمه الله - : فإننا لم نورد منه لفظة في ذكرنا عقد الإجماع إلا لمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة فليتعقب هذا^٣ .

- المطلب الرابع : مكانة إجماعات ابن حزم عند أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كتابه نقد مراتب الإجماع^٤ : (ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عُرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه. مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه، لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجع في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع.

^١ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٢)

^٢ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٦) .

^٣ مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ١٧٧) .

^٤ نقد مراتب الإجماع - (ج ١ / ص ٢١) .

وسبب ذلك: دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره.

فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع. فمن ادّعى الإجماع في الأمور الخفية بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد. وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل).

المبحث الرابع : التعريف بالحدود وبيان مشروعيتهما والحكمة منها .
وفيه مطلبان :

-المطلب الأول : التعريف بالحدود لغة واصطلاحاً .

التعريف اللغوي :

جاء في لسان العرب ^١ , الحَدُّ : الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر وجمعه حُدود وفصل ما بين كل شيئين حَدٌّ بينهما ومنتهى كل شيء حَدُّه .

قال ابن الأثير وفي الحديث ذكر الحَدِّ والحدود في غير موضع وهي محارم الله وعقوباته التي قرنها بالذنوب , وأصل الحَدِّ المنع والفصل بين الشيئين , فكأن حُدودَ الشرع فَصَلَتْ بين الحلال والحرام فمنها ما لا يقرب كالفواحش المحرمة , ومنه قوله تعالى { تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا } [البقرة : ١٨٧] , ومنه ما لا يتعدى كالموارث المعينة وتزويج الأربع ومنه قوله تعالى { تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } (٢٢٩) [البقرة : ٢٢٩] .
[وهناك معانٍ أخرى] .

^١ لسان العرب - (ج ٣ / ص ١٤٠) , وجاء في نيل الأوطار - (ج ٧ / ص ١٤٦) ويطلق الحد أيضا على نفس المعصية ومنه (وتلك حدود الله فلا تقربوها) , وجاء في فتح الباري - ابن حجر - (ج ١٢ / ص ٥٨) وسميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المعاودة أو لكونها مقدرة من الشارع .